مشروع طريق التنمية وتأثيره على الامن الاقتصادي العراقي

م.م زياد عبدالرحمن علي محمود
جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية
zyad.abdulrahman@uomosul.edu.iq

الملخص:

يسلط البحث الضوء على مشروع طريق التنمية العراقي وتأثيره على الامن الاقتصادي العراقي فالمشروع الاستراتيجي يعد إنجازًا هامًا في مساعي العراق لإعادة تموضعه على خريطة التجارة والنقل العالمية ، وذلك بوصفه مبادرة جيواقتصادية تسعى لتحويل العراق إلى مركز لوجستي يربط الخليج العربي بأوربا عبر تركيا ، إلا ان المشروع يواجه تحديات معقدة تشمل المخاطر الامنية الداخلية والاقليمية وعدم الاستقرار السياسي فضلا عن عوائق من جهات ترى فيه منافسًا محتملًا لموانئها وطرق النقل الدولية التقليدية وهو ما يؤثر على فرص نجاحه .

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين المشروع والامن الاقتصادي العراقي مع استخدامه المنهج الاستشرافي لدراسة وتقييم السيناريوهات المستقبلية ، تشير النتائج إلى أن المشروع يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي العراقي من خلال تحسين فرص العمل، تطوير البنية التحتية، وزيادة العوائد غير النفطية، مما يقلل من هشاشة الاقتصاد العراقي أمام تقلبات أسعار النفط. كما يعزز المشروع موقع العراق في سلاسل التوريد العالمية، مما يعزز قدرته على تحقيق الاستقرار المالي. ويخلص البحث إلى أن نجاح مشروع طريق التنمية يعتمد على تبني استراتيجية متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية تحقيق الأمن والاستقرار وبناء شراكات دولية فاعلة ويوصي بإنشاء هيئة رقابية مستقلة لضمان النزاهة في التنفيذ وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التعاون الإقليمي لضمان استدامة المشروع وتحقيق أهدافه التنموية.

الكلمات المفتاحية: طريق التنمية، مشروع استراتيجي، الامن الاقتصادي، العراق.

The development road project and its Impact on Iraqi Economic Security

Assistant lecturer. Ziad Abdul Rahman Ali Mahmoud
University of Mosul / College of Political Science
zyad.abdulrahman@uomosul.edu.iq

Abstract:

The research highlights the Iraqi Development Road Project in a quantitative manner on the Iraqi economy. The distinguished project is a significant achievement in Iraq's efforts to once again place it on the global trade and transportation map, thanks to the geo-economic advantages there, as Iraq needs a logistics center linking the Arabian Gulf to Europe via Turkey. However, the

project faces complex challenges, including internal and regional security risks and political instability, as well as obstacles from parties that view it as a potential competitor to their ports and traditional international transport routes, which affects its chances of success.
The research relied on the analytical approach to study the relationship between the project and Iraqi economic security, while using the foresight approach to study and evaluate future scenarios. The results indicate that the project can contribute to strengthening Iraqi economic security by improving job opportunities, developing infrastructure, and increasing non-oil revenues. This reduces the Iraqi economy's vulnerability to oil price fluctuations. The project also strengthens Iraq's position in global supply chains, enhancing its ability to achieve financial stability. The study concludes that the success of the Development Road project depends on adopting an integrated strategy that includes infrastructure development, achieving security and stability, and building effective international partnerships. It recommends establishing an independent oversight body to ensure integrity in implementation, attract foreign investment, and enhance regional cooperation to ensure the project's sustainability and achieve its development goals.
Keywords: development path, strategic project, economic security, Iraq.

المقدمة :

في ظل التحولات الاستراتيجية التي تمر بها المنطقة اليوم بشكل عام والعراق بشكل خاص ، تتصدر الحاجة غلى رؤية تنموية عراقية تتماشى مع الوضع الاقليمي والدولي الراهن ، تهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق ، فالأخيرة تمر بمرحلة صعبة في مفترق طرق استراتيجي بحيث يقف أمام تحديات تاريخية تتطلب وضع رؤية تنموية شاملة تستهدف تحقيق الاستقرار السياسي قبل الاقتصادي والاجتماعي ، وفي هذا السياق تبرز إلينا مشروع طريق التنمية كأحد أهم المبادرات التي انطلقت بعد التغير السياسي الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣.

فالمشروع يستهدف تحويل العراق إلى مركز استراتيجي للتجارة الإقليمية والدولية وذلك من خلال إنشاء طرق وممرات استراتيجية تربط الخليج العربي بدول أوروبا عبر الأراضي التركية هذا المشروع الطموح يمتد إلى ما هو أبعد من كونه مجرد بنية تحتية ليعبر عن مشروع اقتصادي وأمني متكامل يحمل تأثيرات مباشرة على مستقبل العراق الجيواقتصادية.

فالخصوصية التي تحيط بهذا المشروع تنبع من عوامل عدة ترتبط بالتحديات والفرص التي تواجه العراق فمن جهة يشكل المشروع فرصة تاريخية للعراق لاستغلال موقعه الجغرافي الاستراتيجي كجسر يربط بين الشرق والغرب مما يعزز مكانته في سلاسل الإمداد العالمية ، كما أنه يوفر للعراق إمكانية تنويع اقتصاده

بعيدًا عن الاعتماد شبه الكامل على النفط عبر جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز التجارة وخلق فرص عمل جديدة.

من هنا فإن مشروع طريق التنمية لا يمثل مجرد خطة اقتصادية طموحة بل يعكس أيضًا ضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي كشرط أساسي لاستقرار العراق ونموه المستدام في هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتتناول بالتحليل مستقبل الأمن الاقتصادي العراقي في ضوء مشروع طريق التنمية مع تسليط الضوء على خصوصية التحديات التي تواجه العراق واستكشاف الفرص الكامنة التي يمكن أن تحول المشروع إلى نقطة انطلاق نحو تنمية شاملة ومستدامة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تناول المشروع من منظور شامل والتركيز على التحديات والفرص المرتبطة بتحقيق الأمن الاقتصادي العراقي وهنا يمكن تلخيص أهمية البحث في ثلاثة محاور رئيسية :

١ : يسلط البحث الضوء على الدور المحوري لمشروع طريق التنمية في تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات كما يناقش فرص تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين البنية التحتية جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل تسهم في رفع مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وهي تمثل الاهمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ : من ناحية أخرى يحاول البحث تحليل التحديات التي تواجه تنفيذ المشروع مثل تأمين البنية التحتية والمسارات التجارية وضرورة تحقيق استقرار داخلي لضمان نجاح المشروع كما يبرز الأثر الجيوسياسي للمشروع في تعزيز مكانة العراق كجسر اقتصادي يربط الشرق بالغرب ويدعم التكامل الإقليمي من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الدول المجاور وهي ما يمثل الاهمية الامنية والجيوسياسية.

٣ : من جهة أخرى يوفر البحث إطارًا علميًا وتحليليًا لفهم القضايا المرتبطة بمشروع طريق التنمية وتأثيراته بعيدة المدى كما يقدم رؤى وتوصيات عملية يمكن أن تدعم صناع القرار في صياغة سياسات فعالة لتعزيز الأمن الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق وهذه تعتبر الاهمية الاستراتيجية.

اشكالية البحث:

يواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية وتعرضه لمخاطر أمنية واقتصادية متزايدة وفي هذا السياق يمثل مشروع طريق التنمية فرصة استراتيجية لتحويل العراق إلى مركز اقتصادي محوري يربط بين الخليج وأوروبا عبر تركيا ومع ذلك تبرز مجموعة من التحديات التي تهدد نجاح المشروع، مثل ضعف البنية التحتية ،

التهديدات الأمنية، نقص التمويل، وتعقيدات العلاقات الإقليمية مما يطرح إشكالية مركزية تتمثل في كيف يمكن لمشروع طريق التنمية أن يسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي العراقي في ظل التحديات القائمة؟

أسئلة البحث

١. ماهية الامن الاقتصادي العراقي ومشروع طريق التنمية؟
٢. كيف يمكن لمشروع طريق التنمية أن يسهم في تعزيز الامن الاقتصادي العراقي؟
٣. ما هي التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه تنفيذ مشروع طريق التنمية في العراق؟
٤. كيف يمكن استثمار الفرص الاقتصادية والجيوسياسية التي يوفرها المشروع لتعزيز الأمن الاقتصادي العراقي؟
٥. ما هي السياسات والإجراءات الاستراتيجية اللازمة لضمان نجاح المشروع وتحقيق أهدافه التنموية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مشروع طريق التنمية يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي العراقي إذا ما تم تبني نهج استراتيجي متكامل يشمل معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية وتحقيق التوازن بين المصالح المحلية والإقليمية مع ضمان استدامة التنمية من خلال حوكمة فعّالة وشراكات دولية مدروسة.

حدود البحث

الحدود الزمنية : يقتصر البحث على دراسة مشروع طريق التنمية في العراق في فترة الزمن الحالية والمستقبلية (٢٠٢٤-٢٠٣٠) ويتناول البحث تحليل التحديات والفرص في مرحلة التخطيط والتنفيذ مع التركيز على استشراف النتائج المستقبلية في ضوء التطورات الاقتصادية والأمنية.

الحدود المكانية : يتناول البحث موضوع طريق التنمية في العراق بشكل رئيسي مع التركيز على التأثيرات الاقتصادية والأمنية المتعلقة بالمشروع على العراق نفسه كما يستعرض تأثيرات المشروع على الدول المجاورة مثل تركيا ودول الخليج من حيث تعزيز التعاون الاقتصادي واللوجستي.

الحدود الموضوعية : يركز البحث على دراسة العلاقة بين مشروع طريق التنمية وتحقيق الأمن الاقتصادي في العراق ويشمل التحليل التحديات الأمنية التي قد تواجه المشروع مثل التهديدات الإرهابية والصراعات المحلية بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية مثل التمويل والحوكمة كما يستعرض الفرص التنموية الناتجة عن المشروع مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل ودوره في تعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث : اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الوصفي وذلك لفهم مشروع طريق التنمية وتأثيره على الامن الاقتصادي العراقي وذلك من خلال تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والامنية

المرتبطة بالمشروع فضلا عن دراسة التحديات التي تحيط بها كما تم توظيف المنهج الاستشرافي لاستقراء مستقبل المشروع وذلك اعتمادا على المؤشرات الاقتصادية والتحديات الجيواقتصادية والاستراتيجية التي تحيط بمنطقة الشرق الاوسط.

المبحث الاول :

الأمن الاقتصادي العراقي وأهميته في سياق مشروع طريق التنمية

لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة من صحة وتعليم وغذاء إلا في ظل اقتصاد قائم على اسس سليمة وهو ما يبين اهمية الاقتصاد وتداخله في شتى مجالات الحياة ، اليوم وفي ظل عولمة الاقتصاد باتت اقتصادات الدول مرتبطة بعضها ببعض بمختلف المستويات ،وأن إي خلل او ازمة تصيب احداها يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة اخرى ومن جهه اخرى يرتكز الامن الاقتصادي على اتخاذ كل الاجراءات والقرارات الكفيلة لحماية الاقتصاد الوطني للدولة بعيدا عن المخاطر والتحديات التي تواجهها وبالتالي العمل على تأمين الاستقرار الاقتصادي على الصعيدين الوطني والاقليمي لان عدم الاستقرار الاقتصادي سينعكس على سلبا على الامن الاقتصادي ويجعله في حالة تهديد(القليطي ٢٠٠٧).

المطلب الاول : الأمن الاقتصادي العراقي المفهوم والابعاد

أولا : مفهوم الامن الاقتصادي

إن الأمن الاقتصادي قضية هامة ومطلب أساسي لضمان بقاء الإنسان على قيد الحياة وضمان استمراره فبانعدام الأمن تتعذر سبل العيش الكريمة للفرد وانعدام الاستقرار في كافة مجالات حياة الإنسان خاصة الاقتصادية باعتباره أساس تقدم وازدهار المجتمعات لذلك ينبغي تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال ضمان مناصب عمل وأجور مناسبة لتخفيض معدلات البطالة والفقر ، فهي تعد من الأولويات الرئيسية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقه ، ويفترض أن تكون من المطالب المهمة التي تسعى الحكومات العراقية المتعاقبة لتحقيقه .

كلمة الأمن وردت في القرآن الكريم في مواضع شتى وهي مرتبطة بتحديات تأمين الغذاء والأمن كما في قوله تعالي: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) وقوله تعالي: (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والانفس الثمرات).

والأمن لغة يعني عدم الخوف واصطلاحاً هي تهيئة الظروف الملائمة والتي تضمن حياة مستقرة وذلك من خلال تعزيز الابعاد الاقتصادية والسياسية لتوفير مقومات العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الضرورية اللازمة.

سابقا كان مفهوم الامن يرتكز فقط على الدراسات العسكرية ومضامينها سيما في الدراسات الكلاسيكسية حيث كانت الدول تسعى للحفاظ على الامن والسلم الخارجي وبناء علاقات جيدة مع دول الجوار فضلا

عن الحفاظ على السلم الداخلي وحماية مواطنيها من الاعتداءات ، ومع تطور الحياة ونظم العالم سيما الاقتصادية منها بدا استحداث معاني ومفاهيم اخرى للأمن إذ تغيرت تلك المفاهيم وبتنا نسمع بالامن الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي وغيرها كثير.

وهنا يمكن القول أن الأمن الاقتصادي تعد أحد أهم الركائز الاساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والتي تؤهل الانسان للحصول على اهم احتياجاته الاساسية (المأكل والمسكن والملبس والعلاج) ، فهي التدابير أو الاجراءات التي تعزز من الأمن الاقتصادي وبالتالي تعزيز الثقة بالمستقبل هذا وفضلا عن محاولتها تعزيز وتحفيز الاستثمار بدلا من الانشغال بالصراعات بالنتيجة ينطوي على بعدين البعد النفسي فضلا عن البعد المادي (عمر ٢٠٠٩).

وقدمت الأمم المتحدة تعريفاً جامعاً للأمن الاقتصادي وهو(أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة فيما يعرفه آخرون بأن يملك الفرد ما يكفي من المال لإشباع حاجاته الأساسية وهي (الغذاء والمسكن اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم)(تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤).

يمكن الاشارة من التعريف أن الامن الاقتصادي يهدف إلي توفير سبل الرفاهية والتقدم للمواطن فضلا عن حماية مصالحه الاقتصادية على المستوى الوطني وذلك من خلال توفير الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل.

ثانياً : معايير قياس الامن الاقتصادي

أصدر مكتب منظمة العمل الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة والتي يقع مقرها في العاصمة السويسرية جنيف تقريها الاول الذي يسلط الضوء على تراتبية الدول من حيث الظروف التي توفرها للعمال والموظفين في بيئة العمل حيث شمل التقرير ٩٠ دولة وشارك فيه أكثر من ٤٨٠٠٠ ألف عامل وكانت أهم المؤشرات التى اعتمد عليها التقرير لقياس حالة الامن الاقتصادي هى: الحريات النقابية ، تأمين الدخل الفردي ، سوق العمل، التكوين المهني ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلى(زين الدين ٢٠١٤):

١- تأمين الدخل الفردي : استنادا إلى المقولة الشهيرة لونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا سابقا من ان الانسان المحتاج هو إنسان غير حر وهو تفسير يوضح أهمية استقرار الانسان ماليا لتكون نقطة الانطلاق نحو الحرية الشخصية فالدخل الشهري الثابت هو الذي يضمن للإنسان القدرة على تلبية احتياجاتهم الاساسية وهو ما ينعكس ايجابا على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية (مكتب العمل الدولى ٢٠٠٤، ٢١).

٢- سوق العمل : يعد المعيار الثاني الذي اعتمده التقرير الصادر من مكتب منظمة العمل الدولية والذي يركز بشكل اساسي على استقرار الاسواق فضلا عن قدرته على توفير فرص عمل وفقا لمتطلبات النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المتبعة في البلد المعني ، من جهة أخرى ركز التقرير على القطاع غير المهيكل السويس الذي ظل لمدة طويلة خارج الاقتصاد في الكثير من الانظمة الاقتصادية رغم كونه واحدة من اهم المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة سيما في الدول النامية.

٣- التكوين المهني: أشار المعيار الثالث الذي اعتمده التقدير بشكل واضح إلى ظاهرة الفقر التربوي والتي تتعلق بشريحة كبيرة من المجتمعات والتي تمنع من بلوغ مستوى من التعليم الاساسي ، ومن جهة اخرى طرق المعيار إلى ظاهرة العولمة وتأثيرها فضلا عن تحرير التجارة ومحاولة تقليص ميزانيات التعليم في الكثير من الدول سيما النامية منها ومحاولة تلك الدول خصخصة القطاع التعليمي كأحد الحلول لتعويض النقص في التمويل والتطوير الاداري.

٤- الحريات النقابية: في ضل العولمة والليبرالية الجديدة والتي أدت إلى تراجع دور النقابات وضعف الحركات العمالية في الكثير من بلدان العالم اشار التقرير صراحة إلى موضوعة الحريات النقابية التي تشكل حجر الاساس لدوره الاساسي في ترسيخ الامن الوظيفي .

ثالثا : أبعاد الامن الاقتصادي العراقي

الأمن الاقتصادي هو جزء أساسي من الأمن القومي لأي دولة ويعني تأمين الموارد الاقتصادية وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية لضمان الاستقرار والنمو المستدام في العراق يشكل الأمن الاقتصادي محورًا حيويًا نظراً للتحديات الفريدة التي تواجهها البلاد ويمكن تحليل أبعاده الرئيسية على النحو التالي:

١.يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في العراق، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية هذا الاعتماد المفرط يضعف الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية ويؤدي إلى تقلبات في العائدات المالية تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة الصناعة والسياحة يعد أمرًا ضروريًا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر المرتبطة بالنفط.

٢. البطالة خصوصاً بين الشباب، تمثل تحدياً كبيراً يهدد الأمن الاقتصادي ويؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي لتحسين هذا الوضع يجب على الحكومة توفير بيئة استثمارية مواتية تخلق فرص عمل مستدامة مع التركيز على تطوير المهارات المهنية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

٣. الفساد المستشري يضعف كفاءة المؤسسات ويعرقل جهود التنمية الاقتصادية. تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تفعيل القوانين الرادعة وتحسين إدارة الموارد العامة يعتبر أساسياً لتقوية الأمن الاقتصادي مكافحة الفساد تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتوفير بيئة عمل آمنة ومستقرة.

٤. تدهور البنية التحتية في مجالات مثل النقل، الكهرباء، والمياه يعوق النمو الاقتصادي ويحد من قدرة البلاد على جذب الاستثمارات تحسين البنية التحتية من خلال الاستثمار الحكومي والشراكات مع القطاع الخاص يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد ويشجع على تطوير الصناعات المحلية.

٥. تقلبات السياسات المالية والنقدية تؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين وتزيد من مخاطر الانهيار الاقتصادي لتحقيق استقرار مالي مستدام يجب تبني سياسات مالية ونقدية شفافة ومستقرة مع تعزيز استقلالية المؤسسات المالية لضمان تحقيق النمو الاقتصادي.

٦. يعاني العراق من ضعف في الإنتاج الغذائي المحلي مما يزيد من اعتماده على الاستيراد ويعرضه لمخاطر تقلبات الأسواق العالمية. دعم القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج المحلي يمكن أن يعزز الأمن الغذائي ويقلل من الاعتماد على الخارج.

٧. العزلة الاقتصادية أو العلاقات المتوترة مع الدول المجاورة تؤثر سلبًا على التجارة والاستثمار. تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة والانخراط في الاتفاقيات التجارية الإقليمية يعزز من فرص النمو الاقتصادي ويعزز الأمن الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق المتاحة للمنتجات العراقية.

المطلب الثاني : مشروع طريق التنمية: رؤية وأهداف

في مؤتمر اقتصادي عقد في بغداد عام ٢٠٢٣ قدم رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مشروع السكك الحديدية والطرق الذي يربط ميناء الفاو الكبير في البصرة بالحدود التركية في الشمال بتكلفة إجمالية تبلغ ١٧ مليار دولار وبطول ١٢٠٠ كيلومتر بدأ بناء ميناء الفاو وهو محطة حاسمة في هذا المشروع في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ تهدف الحكومة العراقية إلى إكمال الميناء بسرعة ورفع البلاد كدولة ترانزيت تجاري مهمة جغرافيًا في الشرق الأوسط مما يساعد في تنويع اقتصادها وزيادة دخلها غير النفطي(حسن ٢٠٢٤).

وقعت العراق وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة اتفاقية أولية للتعاون المشترك في المشروع وجاء التوقيع خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق وهي الأولى له منذ (١٣) عاما حيث جرى بحث العلاقات السياسية والاقتصادية من جهه اخرى وقعت العراق اتفاقية مع الكويت لإنشاء خط اتصالات بالتوازي مع طريق التنمية إلى أوروبا وعلى السطح ستوفر صفقة الاتصالات هذه اتصالاً بين دول الخليج وأوروبا في حين قد يوفر الممر البري دفعة اقتصادية ضرورية للغاية للمنطقة ويتضمن المشروع إنشاء نحو (١٢٠٠) كيلومتر من خطوط السكك الحديدية في الاتجاهين وطريق سريع جديد من الفاو في محافظة البصرة إلى الحدود التركية في الشمال(Halligan and Mahmoud 2024) .

لذلك لن يقتصر المشروع على بناء شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية فحسب، بل سيشمل أيضًا إنشاء مدن صناعية ومرافق خدمية على طول مسار الطريق الذي تم اختياره ليمر عبر الصحراء بعيداً عن مراكز المدن. وقد تم اختيار هذا المسار لأسباب عدة(حسن ٢٠٢٤):

أولاً : للاستفادة من سهولة التضاريس وغياب المناطق الوعرة، مما يقلل الحاجة إلى بناء أنفاق مكلفة

ثانيًا : لتحفيز الهجرة السكانية من المناطق الحضرية الواقعة على الأنهار إلى المناطق الصحراوية.

يمثل مشروع طريق التنمية العراقي خطوة مهمه في بلد أنهكته الحروب الاهلية والاقليمية فضلا عن الصراعات الاثنية والتوترات الجيوستراتيجية تارة والجيو سياسية تارة اخرى ، إن جعل العراق مركز اقليميا للنقل الدولي وذلك من خلال ربط مناطقة الداخلية بالحدود التركية يعطي العراق حافزا للازدهار ومحاولة التامين الاقتصادي .

يأتي مشروع طريق التنمية في إطار توجّه إقليمي أوسع نحو مبادرات التكامل الاقتصادي التي أسهمت إلى حدّ كبير في التخفيف من التوتّرات في المنطقة وتشمل الأطراف المشارِكة الموقّعة على المشروع الإمارات العربية المتحدة وتركيا فضلا عن دولة قطر وتبرز على وجه الخصوص مشاركة الدولتين الخليجيتين لما يعكسه ذلك من تقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي سيما بعد انتهاء الأزمة بين دولة قطر والدول المجاورة التي استمرّت من العام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١ ويسلّط المشروع أيضاً الضوء على تعميق الروابط الاقتصادية بين العراق والدول الخليجية(حسن ٢٠٢٤ ، ٥).

إن تقليص وقت السفر بين قارتي اسيا واوربا ووصول البضائع بسلاسة هي واحدة من اهم أهداف المشروع الاقليمي وذلك من خلال الربط بين مينائي الفاو وأوفاكوي التركي ، وهو يضاف إلى المشاريع الاقتصادية العالمية كمشروع الحزام والطريق ومشروع الممر الهندي الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الاوسط باوربا كواحد من مشاريع التكامل الاقتصادي الكبرى في المنطقة(نجات ٢٠٢٤، ١١).

تتمثل اهمية المشروع من خلال إنشاء مساء مزدوج يضم خط للسكك الحديدة وممر بري يمتد من البصرة إلى تركيا ، والتي تهدف إلى تحويل العراق إلى مركز نقل اقليمي رئيسي للدول الاوربية بعد تركيا حيث ستعبر الشاحنات القادمة بحرا عبر ميناء الفاو العراقي إلى تركيا ومنها غلى اوربا من خلال قناة جافة فضلا عن نقل السلع والبضائع الاوربية والتركية إلى الاسواق الجديدة في العراق ومنها إلى دول الخليج العربي وإيران ، تعد القناة الجافة المشروع المكمل لميناء الفاو الكبير المتوقع ان تنجز المرحلة الأولى منه عام ٢٠٢٥ والذي من خلاله سينخفض زمن الرحلة البحرية للسفن المحملة بالبضائع التي تسير بسرعة ١٥ ميل في الساعة من ميناء شنغهاي الصيني الى ميناء روتردام نحو ٣٣ يوم بحر في حين انها تستغرق ١٥ يوم فقط عندما تنقل البضائع من شنغهاي الى ميناء جوادر الباكستاني ثم الى ميناء الفاو الكبير ومنه عبر القناة الجافة الى موانئ البحر المتوسط في سوريا وتركيا ومنهما الى ميناء روتردام وهذا

يعني ان النقل عبر العراق سيوفر تخفيض جوهري في كلفة نقل البضائع يصل الى اكثر من النصف(علاء الدين ٢٠٢٤، ٥) .

على عكس مشروع مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي الذي يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا وهما مشروعان دوليان متنافسان عالميا يتمحور مشروع طريق التنمية حول العراق ويركّز على مشاريع البنية التحتية الموجودة وذلك بهدف تحويل العراق إلى معبر رئيسي للتجارة ومركز للبنى التحتية بما يعزّز مكانته الاستراتيجية والاقتصادية ويجعل بالتالي تحقيق أهداف المشروع وطموحاته واقعية أكثر بالاضافة إلى ذلك أنّه على الرغم من حاجة المشروع إلى التزام استثماري قطري وإماراتي فهو يعتمد في الأساس على قيادة العراق وتركيا وليس على عدد من الحكومات مثلما هو الحال في مشروع الممرّ الاقتصادي الذي لم تعلن الدول المعنية عن التزاماتها تجاهه بعد.

من المرجح استكمال المشروع بحلول العام ٢٠٥٠ وسيعتبر حينها ميناء الفاو الذي تأخّر إنجازه بسبب عقبات مالية والحرب على داعش قادراً على استيعاب أكبر سفن الحاويات في العالم حيث سيضمّ ٩٩ رصيفاً ما يجعله الميناء الأكبر في الشرق الأوسط وبحلول العام ٢٠٢٨ يتوقّع أن يستقبل الميناء ٣٦ مليون طنّ من البضائع المعبّأة في حاويات و٢٢ مليون طن من البضائع الجافة السائبة المنقولة في حاويات كبيرة على أن تزيد هذه السعة بحلول العام ٢٠٣٨ (أحمد ٢٠٢٤ ، ٤).

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه مشروع طريق التنمية وتأثيرها على الأمن الاقتصادي العراقي

لقد اصبح العراق يدرك اهمية ضرورة إيجاد رؤى جديدة تواكب المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها البيئة الاقليمية والدولية ونظرا لموقعه الجغرافي الذي أعطاه الفرصة لتوجيه الفعل الدبلوماسي صوب إعطاء أولوية التغيير في تحوله نحو مراكز الجذب الجيو سياسي في المنطقة من خلال بناء شراكات استراتيجية في مختلف المجالات وخاصة مع دول الجوار حيث يُعتبر مشروع طريق التنمية العراقي بمثابة نقطة تحول استراتيجية تهدف إلى تعزيز دور العراق كمركز تجاري إقليمي يربط بين دول الخليج وتركيا هنا يحاول المبحث الثاني لتحليل اهم التحديات الامنية والاقتصادية التي تواجه المشروع في ظل الظروف الراهنة والتطلعات المستقبلية .

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والامنية الداخلية لمشروع طريق التنمية

أولا : التحديات الاقتصادية

يمثل مشروع طريق التنمية العراقي خطوة استراتيجية هامة نحو تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار ومع ذلك يواجه المشروع تحديات اقتصادية متعددة قد تعيق تقدمه

ونجاحه. تتطلب هذه التحديات استجابة فورية من الحكومة والجهات المعنية لضمان استدامة المشروع وتحقيق أهدافه التنموية ومن أهم تلك التحديات الاقتصادية التي تواجهها المشروع هي :

١: أبحاث متخصصة في دراسة الجدوى الاقتصادية لطريق التنمية لضمان القيمة الاستراتيجية للمشروع في وقت يشهد فيه الأمر خلافات داخل الوزارات العراقية المسؤولة عن هذا المشروع الحيوي، وهنا اثيرت الشكوك حول قدرة طريق التنمية العراقي على استبدال الطرق التقليدية لمسارات وممرات التجارة الدولية بل وحتى امكانية منافستها ، سيما طريق النقل عن طريق قناة السويس والتي تمر عبرها معظم التجارة الدولية من اسيا الى اوربا ، كما يمكن الاشارة إلى انه يمكن النظر الى المشروع على انها خطوة مهمة من قبل الحكومة العراقية لتهدئة الشارع العراقي فضلا عن تحسين الصورة سيما في ظل الازمات المستمرة التي مرت بها الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ (الجزيرة نت ٢٠٢٣).

٢: يشكل الفساد السياسي والمالي المستشري في العراق أحد أبرز التحديات التي قد تعترض تنفيذ مشروع طريق التنمية هذا الفساد يثير العديد من التساؤلات حول النوايا الحقيقية وراء تبني مشاريع كبرى بتكاليف عالية وسط مخاوف من أن تتحول هذه المشاريع إلى أدوات لخدمة مصالح ضيقة هناك احتمالية أن يتم استغلال المشروع لتمويل الأحزاب السياسية المتنفذة أو تعزيز نفوذ شبكات اقتصادية غير منتجة ترتبط بقطاع الأعمال مما قد يؤثر سلبًا على كفاءة التنفيذ واستدامة النتائج المرجوة ، معالجة هذه المشكلة تتطلب وجود آليات رقابة صارمة وإصلاحات جوهرية لضمان توجيه المشروع نحو تحقيق الأهداف الوطنية والتنموية الحقيقية.

٣ : تواجه فكرة النقل عبر العراق تحديات اقتصادية مقارنة بالمسارات البحرية الحالية المارة عبر قناة السويس التي توفر خدمة انسيابية بتكلفة منخفضة وبواسطة وسيلة نقل واحدة بين موانئ آسيا وأوروبا في المقابل يعتمد النقل عبر العراق على نظام النقل متعدد الوسائط، الذي يتطلب استخدام النقل البحري والبري (سكك حديد وشاحنات) مما يرفع تكاليف النقل بشكل كبير ويقلل من تنافسيته نظرًا لأن تكلفة النقل البحري هي الأدنى مقارنة بالنقل السككي والبري فإن زيادة حصة النقل البري كما في النموذج العراقي بنسبة تصل إلى (٤٥%)من المسار الكلي قد يؤدي إلى رفع تكاليف النقل بنسبة(٣٥%) مقارنة بالمسار البحري المباشر عبر قناة السويس(زهران ٢٠٢٩، ١٨٦-١٨٧).

٤ : يتطلب مشروع طريق التنمية استثمارات ضخمة في البنية التحتية، ويعكس ذلك حجم التحديات المالية التي قد تواجه الحكومة العراقية في تنفيذ المشروع نظرًا لغياب الجدوى الاقتصادية الواضحة للمشروع في بعض جوانبه فإن التكاليف المالية قد تتغير أثناء مراحل تنفيذه مما يضيف عنصرًا من عدم اليقين ويزيد من تعقيد إدارة التمويل هذا التغيير في التكاليف قد يعوق الحكومة العراقية في تأمين التمويل اللازم خصوصًا في ظل الاعتماد الكبير على إيرادات النفط التي تتسم بالتذبذب المستمر في الأسعار هذه

العوامل تضع الحكومة أمام تحديات كبيرة في توفير الموارد المالية اللازمة للمشروع وتزيد من صعوبة تأمين الالتزامات المالية المطلوبة لتنفيذه في الوقت المحدد

ثانيا : التحديات الامنية

١. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية المتوقعة للمشروع إلا انه يواجه تحديات أمنية كثيرة فتنظيم داعش الارهابي لازال يمثل خطرا على الامن العراقي هذا من جانب في المناطق الشمالية من العراق وسوريا حيث يتواجد وينشط تنظيم حزب العمال الكردستاني (PKK) ويمكن الاشارة هنا إلى اعتراض حكومة إقليم كوردستان على مشروع طريق التنمية بسبب استبعاد الإقليم من الخطة الأولية للطريق الرئيسي الذي يمر عبر محافظة نينوى ويتجنب المنطقة الكردية رغم أنها تشترك في الحدود مع تركيا فالسلطات الكردية ترى أن هذا الاستبعاد يحمل دوافع سياسية واقتصادية ويهدف إلى تقليص نفوذ الإقليم وإضعاف المنطقة الكردية(علاء الدين ٢٠٢٤، ٧) .

٢. المشهد السياسي العراقي في حالة من عدم اليقين أثرت بدورها على مسار مشروع طريق التنمية فقد أبدت بعض الأحزاب تحفظًا بشأن تخصيص ميزانية المشروع إذ يخشى البعض أن يؤدي ذلك إلى تعزيز نفوذ رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني على حساب قوى سياسية أخرى إضافة إلى ذلك يساور القلق بعض المراقبين من أن حجم الأموال المخصصة قد يدفع بعض الأطراف السياسية لمحاولة الاستفادة منها عبر عقود ثانوية بطرق غير شفافة هذه المخاوف ليست من فراغ إذ تشير الدلائل إلى فوز شركات مرتبطة بفصائل سياسية ومجموعات مسلحة بعقود لميناء الفاو مما يعكس احتمال أن تكون الروابط السياسية قد منحت هذه الشركات دورًا في المشروع.

٣. يشهد العراق توترات طائفية وعرقية قد تسهم في تفاقم الأوضاع الأمنية مما يعوق تنفيذ مشروع طريق التنمية يمكن أن تساهم الصراعات المحلية في خلق حالة من عدم الاستقرار مما ينعكس سلبًا على تدفق البضائع وحركة النقل علاوة على ذلك فإن الضعف النسبي للحكومة العراقية ووجود فصائل مسلحة بعضها مرتبط بتاريخ من الابتزاز والاختلاس قد يمثل تحديًا حقيقيًا أمام المشروع كما أن بعض الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران التي أقامت وجودًا قويًا في شمال العراق وفي المناطق الحدودية بين العراق وتركيا وسوريا قد تشكل تهديدًا أمنيًا إضافيًا .(إلياس ٢٠٢٤).

٤. تؤثر الأزمات السياسية الداخلية مثل النزاعات والتوترات بين الفصائل السياسية المختلفة بشكل كبير على قدرة الحكومة في تنفيذ المشروع بكفاءة وفعالية إذ أن غياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى تزايد انعدام الثقة بين المستثمرين مما يعرقل سير المشروع وتقدمه علاوة على ذلك يتطلب حماية البنية التحتية للمشروع مثل الطرق والموانئ والمرافق اللوجستية إجراءات أمنية مشددة ومستوى عالٍ من

الوقاية لضمان سلامتها من الهجمات المحتملة التي قد تؤثر بشكل مباشر على سير العمليات التجارية كما أن القوات الأمنية المحلية قد تواجه صعوبات في فرض السيطرة على المناطق التي يمر بها الطريق مما يستدعي ضرورة تعزيز التدريب والتأهيل المستمر للعناصر الأمنية لضمان تنفيذ المشروع بشكل آمن وفعّال.

٥. يتجلى الصراع التركي– الإيراني في إقليم كردستان العراق من خلال التنافس على النفوذ في قضاء سنجار حيث تسعى تركيا إلى مواجهة وجود حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تهديدًا لأمنها القومي بينما تعمل إيران على تعزيز سيطرتها لضمان إمدادات السلاح ونقل الجماعات الولائية عبر الحدود العراقية– السورية مما يفاقم التوترات ويهدد الاستقرار الإقليمي وبالتالي يهدد طريق التنمية التي تمر أحدى اهم خطوطه عبر المدينة(الوادعي ٢٠٢١).

المطلب الثاني : التحديات الخارجية التي تواجه طريق التنمية العراقي .

اولا : من الممكن أن يكون المشروع بداية الطريق لتنافس دولي جديد بدلا من ان يكون ممرا للتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة سيما ان المشروع يواجه تنافسا مع مشاريع وممرات اخرى في المنطقة منها طريق الحرير الصيني الممر الاقتصادي وبذلك تحولت الحدود بين دول المنطقة من حدود سياسية إلى حدود جيواقتصادية ولذلك من الممكن أن تتحول تلك المشاريع من مراكز لتنمية المنطقة إلى نواة جديدة للصراع الدولي سيما أن المشاريع المضادة لطريق التنمية العراقي تتم برعاية اقوى قوتين اقتصاديتين في العالم الولايات المتحدة الامريكية من جانب وجمهورية الصين الشعبية من جانب اخر(مركز الامارات للسياسات ٢٠٢٥).

ثانيا : تبدي الجمهورية الاسلامية الايرانية تحفظا واضحا تجاه المشروع وذلك لتأثيره الواضح على مشاريع اقليمية اخرى في المنطقة من ضمنها طريق الحرير الصيني التي تمر داخل الجغرافية الايرانية لذلك قامت بالترويج لموانئ عدة منها (ميناء تشابهار ، ميناء بندر عباس ، ميناء بندر الامام الخميني) بوصفها نقاط ربط استراتيجية لحركة التجارة العالمية ، فضلا عن ذلك أن إيران تعارض سلوك تركيا وسياستها الخارجية تجاه العراق وهذا المشروع يعزز مكانة تركيا كلاعب اقليمي لذلك من الممكن أن تستغل إيران كل هذه النقاط للعمل على محاولة اعتراض المشروع ومحاولة عرقلته عن طريق بعض الجماعات المسلحة الموالية لها إذ يثير مشروع طريق التنمية جدلاً حول إمكانية مواءمته مع المبادرات الإقليمية الأخرى مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية ففي حين أعربت بعض الأطراف المقربة من إيران عن دعمها لحكومة السوداني في هذا المشروع اعتبرت أطراف أخرى كما جاء في تصريحات أحد نواب عصائب أهل الحق أن المشروع قد يكون محاولة لتعطيل ربط العراق بمبادرة الحزام والطريق ويبدو أن هذه الأطراف لم تتخذ موقفًا موحدًا حتى الآن

ومن المرجح أن تؤجل بعض الجهات قرارها النهائي إلى حين تقييم المنافع الاستراتيجية والاقتصادية التي قد تنجم عن المشروع(تقية ٢٠٢٤).

ثالثا : تعد القضايا الخلافية بين العراق وتركيا واحدة من اهم التحديات الخارجية للمشروع سيما أن تلك القضايا تتمحور حول عدة محاور رئيسية منها منها الامني المتعلق بقضية شن تركيا لعمليات عسكرية داخل الاراضي العراقية وانتهاك سيادتها ، ومنها خلافات حول الادارة القانونية والدولية للمياه التي تطالب بها العراق أن يكون هناك تقسيم عادل لمياه نهري دجلة والفرات ومن جانب اخر دائما ما كانت تتهم الحكومة العراقية تركيا بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان العراق بعيدا عن الحكومة المركزية ومتجاوزه بذلك التفاهمات الاقليمية بين البلدين.

رابعا : الخلافات الحدودية بين العراق والكويت تعد تحدي أخر أمام تنفيذ المشروع ، حيث تعتبر الاخيرة أن ميناء الفاو منافسا استراتيجيا لميناء مبارك الكويتي من جهه أخرى تعتبر العراق أن ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان يقوض إمكانية الاستفادة العراقية من ميناء الفاو.

خامسا : ان تنفيذ مشروع التنمية العراقي من الممكن أن يقوض المشاريع الإقليمية الاخرى في المنطقة سيما الممر الاقتصادي والتي من الممكن أن تتم برعاية أمريكية لذلك من الممكن أن تعمل الاخيرة على تهديد المشروع ونشر حالة من عدم اليقين والتهديد في حال اتمام تنفيذ المشروع سيما أمكانيتها بالزج بحزب العمال الكردستاني في المشهد كورقة ضغط لان المشروع تمر وحسب الخراط المعلنه من قبل الحكومة العراقية بأراضي تقع تحت سيطرة الحزب المذكور انفا (مركز الإمارات للسياسات ٢٠٢٥ ، ٦) .

سادسا : من بين التحديات الخارجية التي قد تواجه المشروع العراقي هو احتمالية تعرضه لخطر التوترات الجيوسياسية مثل احتمال قيام الكيان الصهيوني (اسرائيل) باستهداف ميناء الفاو والتي تعد عنصرا استراتيجيا لانطلاق المشروع ، من هذه الناحية قد تنظر اسرائيل إلى المشروع باعتباره منافسا استراتيجيا يغير من موازين النقل والتجارة في المنطقة وعلى الرغم من أن هذا الاحتمال يبدو ضعيفا في الوقت الراهن في ضل المعادلات والتوازنات الاقليمية والدولية إلا أن وجود مثل هذا الخطر يستدعي اتخاذ إجراءات وقائية من قبل الحكومة العراقية ، سيما ان للكيان الصهيوني تجربه في هذا المجال باستهدافها لميناء الحديدة باليمن وذلك كجزء من سياستها لضرب جماعة الحوثي وهذا الخطر وارد ايضا على العراق في ضل وجود عديد الجماعات والفصائل المسلحة التي دائما ما تتوعد باستهداف إسرائيل.

المبحث الثالث

الأبعاد الاقتصادية لمشروع طريق التنمية: قراءة استشرافية للمستقبل

يُعد مشروع طريق التنمية العراقي أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق نهضة شاملة في البنية الاقتصادية للعراق والمنطقة المحيطة من خلال ربط الخليج العربي بأوروبا عبر تركيا يهدف

المشروع إلى استغلال الموقع الجغرافي المتميز للعراق وتحويله إلى مركز حيوي للتجارة والنقل الدولي هذا المشروع لا يمثل مجرد خطة اقتصادية فحسب بل يعكس رؤية طموحة لمستقبل العراق ودوره المحوري في تعزيز التكامل الإقليمي والاقتصاد العالمي.

يناقش هذا المبحث الفرص الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها المشروع والتحديات التي قد تواجه تحقيق هذه الفرص إضافةً إلى استشراف المستقبل من خلال قراءة استراتيجية للأثر المحتمل للمشروع على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الاول : الأبعاد الجيو اقتصادية لمشروع طريق التنمية على الامن الاقتصادي العراقي

بداية يمكن الاشارة إلى ان مشروع طريق التنمية العراقي ليست فكره او مشروعا جديدا إذ جرى الاعلان عنه قبل سنوات تحت مسمى القناة الجافة وتناولته الحكومات العراقية بمستويات مختلفة إلا أن المشروع اكتسب زخما كبيرا إثر شروع الحكومة العراقية ببناء ميناء الفاو الكبير والتي تُعد الحجر الاساس للمشروع الاستراتيجي هنا ايضا يمكن الاشارة الى ان البعد الاقتصادي للمشروع يتحقق في :

الاول : تعزيز مكانة العراق جيو اقتصاديا وذلك في محاولة لاستثمار موقعة الجغرافي المميز بوصف الجغرافية العراقية منطقة ربط بين منطقة أسيا والخليج العربي من جهة والقارة الاوربية من جهة أخرى عبر تركيا وذلك بهدف تحقيق العوائد الاقتصادية والبحث عن مكانة اقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات (الشرق الاوسط).

ثانيا : من خلال لغة الارقام يتبين لنا ان المشروع سيعمل على تعزيز التجارة العالمية سيما بين القارة الاسيوية والاوربية وهو ما سيقلل من الفترة الزمنية اللازمة لنقل البضائع من موانئ الصين إلى ميناء روتردام من (٣٣ يوما إلى ١٥ يوما) وهو ما يجعل العراق مركزا وممرا تجاريا مهما وسريعا.

ثانيا : من المرجح أن يكون المشروع بمثابة مكمل لقناة السويس مما سيساهم في تقليص الوقت والتكلفة في نقل البضائع وبالتالي تعزيز الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للعراق على المدى الطويل فبعض التحليلات أشارت إلى أن المشروع قد يلعب دورًا حساسًا مماثلاً لذلك الذي لعبته قناة السويس تاريخيًا كممر رئيسي للتجارة مما يضع العراق في موقع يمكنه من أداء دور استراتيجي ولوجستي مماثل وقد أشار البعض إلى أن غياب مصر عن المؤتمر الذي أُعلن فيه عن هذا المشروع في بغداد قد يعكس حساسية تجاه المنافسة مع دور قناة السويس.

هنا يمكن الاشارة إلى أن طريق التنمية عبارة عن مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز موقع العراق كمركز لوجستي مما يمنحه دورًا مهمًا في سلاسل الإمداد العالمية على الرغم من أن المشروع لا يشكل بديلاً كاملاً لقناة السويس الذي يعتمد على ممر مائي واحد إلا أنه معرض لازمات قد تهدد وتعطل سلاسل الامداد مثل ما حدث مع أزمة جنوح السفينة إيفر غيفين عام ٢٠١١ وهو ما يعطي نوعا ما ميزه نسبية

لممرات عالمية اخرى ، لكون النقل البحري أكثر كفاءة في التكلفة والقدرة الاستيعابية إلا أن طريق التنمية العراقي يوفر بديلاً جزئيًا منافسًا سيما في نقل البضائع التي تتطلب سرعة ومرونة في التوصيل كما يتيح المشروع خيارًا إضافيًا للشركات التي تسعى إلى تنويع مساراتها التجارية لتجنب مخاطر الاعتماد على قناة واحدة. ومع ذلك فإن نجاحه يعتمد بشكل أساسي على مدى قدرة العراق على توفير الأمن والاستقرار الاقتصادي وتحقيق بيئة استثمارية جاذبة تدعم استدامة المشروع وتنافسيته في مواجهة البدائل الإقليمية والدولية.

ثالثا : التسابق الدولي على مشاريع البنية التحتية في العراق بعد صعود الدور الاستراتيجي الذي تحاول البلاد لعبه في المرحلة المقبلة وحالياً يتصدر المشهد كل من الصين وتركيا وقطر والمملكة العربية السعودية على مستوى الدول التي ترغب بأن تساهم وتستثمر في هذا الدور العراقي الطامح.

رابعا : مشروع طريق التنمية يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد العراقي من خلال تطوير بنية تحتية متكاملة تربط العراق بدول الخليج وتركيا وأوروبا يمكن تحليل الفرص الاقتصادية لهذا المشروع من خلال المحاور التالية(اسماعيل ٢٠٢٤ ، ٥١٦ – ٥٢٠):

١. البحث عن مصدر دخل للاقتصاد العراقي بتقليل الاعتماد على النفط نوعا ما ومحاولة الحكومة العراقية ايجاد فرص عمل جديدة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وحالة الاستياء الشعبي التي يعيشها المواطن العراقي حيث تُقدِّر الحكومة العراقية عائدات المشروع في حال تنفيذه ونجاحه بأربعة مليارات دولار سنوياً وهو ما سيُوفِّر دخلاً إضافياً غير نفطي (إذ تعتمد الميزانية الحكومية في العراق على عائدات النفط بنسبة ٩٣%).
٢. إن استغلال العراق لموقعه الجيو اقتصادي في المشروع هو ما سيحوله الى ممر ربط استراتيجي بين الشرق والغرب ، وبالتالي تعزيز مكانته في المجتمع الدولي.
٣. تنويع مصادر الدخل العراقي فمن المتوقع ان تصل عائدات المشروع الى (٤.٥) مليار دولار في حال اكتماله وذلك بالاعتماد على حركه التجارة والنشاط الاقتصادي العالمي.
٤. إن تنفيذ المشروع على مراحله وعند اكتماله سيكون فرصه جيدة للحكومة العراقية التي تعاني من أزمات اقتصادية كبيرة سيما مشكلة البطالة فكما هو مخطط فمن المتوقع ان يستوعب المشروع اكثر من (١٠٠)الف فرصة عمل مما سيهم في تقليل نسب البطالة المترفعة في العراق فمن المتوقع أن تصل نسبة البطالة في العراق إلى (١٤٪)بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ وفقًا لنماذج الاقتصاد الكلي العالمية وتحليلات الخبراء وهي فرصه حقيقية لتعزيز نوع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
٥. سيعمل المشروع على خلق بيئة مؤاتية لجذب المستثمرين والاستثمارات بمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي سيما أن المشروع سيمتد عبر (١٥) محطة ومدن صناعية متكاملة وبالتالي خلق بيئة

مناسبة لتعزيز حالة التنوع الاقتصادي التي تعمل الحكومات العراقية من اجله وبالتالي محاولة تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للناتج المحلي الاجمالي.

٦. من المتوقع للمشروع ان يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي سيما انها ستفتح الافاق للعراق للوصول الى اسواق اقتصادية جديدة ، وبالتالي ستعمل على تعزيز الاستقرار الاقليمي وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة

٧. يهدف مشروع طريق التنمية إلى تحويل العراق إلى ممر نقل رئيسي يربط بين الشرق الأوسط وأوروبا هذا الربط سيمكن العراق من تعزيز دوره كمركز تجاري، مما سيزيد من تدفق السلع والبضائع عبر أراضيه، ويؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية من الرسوم الجمركية وتحسين ميزان المدفوعات. البنية التحتية المتطورة ستسهم في تقليل تكاليف النقل وتسريع عمليات التبادل التجاري، مما يعزز من جاذبية العراق كوجهة استثمارية(امين ، الحجيمي و الكبيسي ٢٠٢٣ ، ٢١٧).

٨. من المتوقع ومن خلال المشروع ان تعمل الحكومة العراقية على تطوير قطاع البنية التحية سيما قطاع الطرق والنقل الداخلي وهو ما سيسهل حركة النقل داخل العراق من جهة فضلا عن ذلك سيعمل على تقليل كلف النقل للبضائع وتعزيز سلاسل التوريد وهو ما سيزيد من تنافسية الاقتصاد العراقي على المستوى الاقليمي والدولي .

المطلب الثاني : قراءة استشرافية للمستقبل

رغم أن المشروع يمثل حجر الزاوية والاساس لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي للعراق وتعزيز مكانة الجيو اقتصادية في المنطقة الاقليمية ما يجعله جديرا بالدعم والاستثمار إلا أن تنفيذه قد يستغرق الأمر سنوات طويلة حتى يتمكن العراق من تنفيذه ، فهذه ليست المرة الأولى التي يحاول فيها العراق تنفيذ مشروع ضخم في البنية التحتية إذ تم اقتراح مشروعاً مماثلاً له عام ٢٠١١وتم وضع تصوّرات لتغييرات رئيسية في البنية التحتية للنقل بما فيها أنظمة السكك الحديدية ومترو الأنفاق لكن لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذه بسبب البيئة السياسية الداخلية المتقلّبة والاضطرابات العنيفة وعليه نجد أن هناك العديد من العقبات الداخلية التي قد تُشكل تحدياً أمام استكمال تنفيذ هذا المشروع.

إن العديد من الشكوك تحيط بالمشروع نفسه فمن ناحية يبدو أن الافتراض القائل بأن الصين وغيرها من الشركاء التجاريين الرئيسيين سوف يعيدون توجيه تدفقاتهم التجارية بسلاسة لتتماشى مع طريق التنمية فهذا متجذر في التفاؤل أكثر من الأدلة التجريبية لذا من الناحية العملية فإن النقل البحري بين آسيا وأوروبا يمثل عموماً خياراً أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالطرق البرية وعلاوة على ذلك هناك مخاوف بشأن الجدوى المالية بما في ذلك قدرة الحكومة على تأمين السيولة الكافية لحصتها والحصول على التمويل من المصادر الدولية وأخيراً ونظراً لسجل الحكومات التي تولت السلطة بعد عام ٢٠٠٣ في

إدارة مشاريع البنية الأساسية واسعة النطاق فهناك أسباب وجيهة للتشكيك والواقع أن المخاوف من أن المشروع قد يخدم كفرصة للاستيلاء على الموارد بين الجهات الفاعلة المتنافسة في البلاد ليست بلا أساس نظراً للطبيعة الهجينة للدولة والنظام المعقد للمحسوبية والذي غالباً ما يقيد قدرة النظام البيروقراطي على دعم المشاريع الطويلة الأجل(Size Gu and Huang 2024).

من ناحية اخرى يشكل مشروع طريق التنمية فرصة لتعزيز السيطرة الأمنية للحكومة العراقية في المناطق الطرفية والحدودية عبر توسيع وجود المؤسسات الحكومية وقوات الأمن لدعم تنفيذ المشروع كما ستساهم البنية التحتية الحديثة مثل الطرق والسكك الحديدية في تحسين التكامل بين المحافظات وتعزيز النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك قد تواجه الحكومة العراقية تحديات كبيرة مثل تهديدات الميليشيات الموالية لإيران من جهه وشبكات التهريب المرتبطة بها بالإضافة إلى إمكانية استغلال تنظيم داعش للمشروع لتحقيق مكاسب دعائية من جانب اخر علاوة على ذلك قد تثير المنافسة مع مشاريع إقليمية لإيران وتركيا دوافع إضافية لعرقلة المشروع.

وتحيط الأسئلة أيضًا بالعلاقة بين العراق وتركيا اللاعبين المركزيين في هذه المعادلة ولا تزال مصادر التوتر المتبقية بين الطرفين قائمة وعلى الرغم من الجهود البناءة الأخيرة لمعالجة قضية تقاسم المياه إلا أنها تظل نقطة اشتعال فقد توقف خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا منذ مارس/آذار ٢٠٢٣ عندما أوقفت الاخيرة التدفقات النفطية بعد حكم تحكيم صادر عن غرفة التجارة الدولية وتوقفت المحادثات بشأن استئناف الصادرات .

وبالإضافة إلى ذلك في حين تعطي العراق الأولوية لتعزيز الاتصال وتشجيع التجارة فإن مصلحة تركيا في تحسين العلاقات مع العراق تدور إلى حد كبير حول الحد من القدرات العملياتية لحزب العمال الكردستاني ومؤخراً بذلت الحكومة المركزية في بغداد جهوداً لاستيعاب تركيا ففي أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى بغداد في مارس/آذار ٢٠٢٤ برفقة مدير الاستخبارات الوطنية إبراهيم كالين أصدرت العراق وتركيا بياناً مشتركاً أعلنا فيه أن حزب العمال الكردستاني منظمة (محظورة) وتهديد أمني متبادل ومع ذلك تظل هذه البادرة رمزية إلى حد كبير نظراً للسلطة المحدودة لبغداد في إقليم كردستان العراق وخاصة داخل المناطق التي يحكمها الاتحاد الوطني الكردستاني حيث يعمل حزب العمال الكردستاني ويزيد من التعقيد توتر العلاقات التركية مع الاتحاد الوطني الكردستاني المتمركز في السليمانية والذي وصفته تركيا علناً بأنه تهديد وطني على النقيض من علاقاتها الإيجابية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل.

يتطلب نجاح تنفيذ مشروع طريق التنمية تأمين الدعم ليس فقط لمكافحة حزب العمال الكردستاني، بل أيضًا إشراك إقليم كردستان والجماعات المتحالفة مع إيران بما في ذلك إيران نفسها وقد أثيرت الكثير من النقاشات حول قرار استبعاد المدن الكبرى في كردستان من المشروع بسبب التحديات الفنية والزيادة في التكاليف والوقت وفي رد على ذلك صرح وزير النقل في حكومة إقليم كردستان بأن "لا طريق للتنمية بدون كردستان"، وأعلنت الحكومة عن خطط لإحياء مشروع سكة حديد يربط إيران وتركيا عبر الأراضي الكردية ومع ذلك لا يزال دور كردستان في المشروع غير حاسم(Calabrese 2024).

لذا من الصعب تصور تقدم المشاريع الكبرى في العراق بدون موافقة الفاعلين المحليين المدعومين من إيران ورغم أن مشروع طريق التنمية يستثني إيران إلا أن الفوائد الاقتصادية التي قد تجنيها الاخيرة من المشروع في صورته الحالية تبدو محدودة وقد صرح وزير الخارجية التركي بتوجه بلاده لإشراك إيران ولكن التفاصيل حول طبيعة هذه المشاركة لا تزال غير واضحة.

من جهة أخرى تتزايد اهتمامات القوى الدولية بالمشاركة في المشروع حيث قام الرئيس التركي بالتواصل مع قطر والإمارات من أجل تأمين التمويل بينما تواصل رئيس الحكومة العراقية مع الصين ومؤسسات تمويل دولية على مدى العامين الماضيين شهد العراق زيادة ملحوظة في الاستثمارات الخليجية خصوصًا في قطاعات الطاقة والعقارات مما يعكس إدراك الدول الخليجية لأهمية التعاون مع العراق لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

في الوقت نفسه أبدت روسيا والصين اهتمامًا بالمشاركة في المشروع فقد أبدت روسيا التزامًا قويًا بالمشاركة رغم العقوبات المفروضة عليها بسبب أزمة الحرب الأوكرانية بينما يتوقع المسؤولون العراقيون دورًا محوريًا للصين نظرًا لاستثماراتها الضخمة في قطاع الطاقة العراقي ومع ذلك تبقى مشاركة الصين في المشروع غير واضحة نظرًا للجدل السياسي المحلي وفي الوقت نفسه يبقى السؤال حول ما إذا كان مشروع طريق التنمية سيتكامل أو يتناقض مع مشاريع أخرى مثل ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي تقوده روسيا وإيران.

من جهه أخرى يمكن اعتبار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على المؤسسات المالية العراقية بين الفينة والاخرى واحدة من أبرز اسباب فشل المشروع في جذب الاستثمارات حيث تؤثر بشكل كبير على قدرة العراق في إجراء المعاملات المالية الدولية فهذه العقوبات تعيق تعامل المؤسسات العراقية مع البنوك العالمية مما يزيد من صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية العالمية ويقيد حركة رأس المال كما تساهم العقوبات في رفع تكاليف العمليات التجارية من خلال دفع الشركات لاستخدام قنوات بديلة مكلفة لإجراء التحويلات المالية علاوة على ذلك فإن الشكوك القانونية بشأن التأثيرات المحتملة للعقوبات قد تؤدي إلى تقليل رغبة المستثمرين الأجانب في الدخول إلى السوق العراقي خوفًا من التعرض للملاحقات القانونية أو

العقوبات كما أن تأثير العقوبات على سمعة العراق كمركز تجاري ومالي يزيد من العوائق أمام جذب الاستثمارات فضلاً عن تعزيز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والتقلبات التي تضعف الثقة في السوق رغم ذلك لا يزال العراق يمتلك فرصًا اقتصادية كبيرة خاصة بفضل موارده النفطية ويعمل على تطوير بيئة الاستثمار بشكل مستمر لمواجهة هذه الصعوبات.

الخاتمة :

يعد مشروع طريق التنمية فرصة واعدة لتعزيز الأمن الاقتصادي العراقي، لكنه يواجه تحديات جوهرية تستوجب حلولًا استراتيجية متكاملة. يعتمد نجاح المشروع على قدرة العراق في معالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية وإقامة شراكات دولية مستدامة، وضمان الشفافية في التنفيذ مع تبني سياسات اقتصادية وأمنية رشيدة، يمكن للمشروع أن يتحول إلى ركيزة أساسية لتنمية العراق وتعزيز دوره الجيوسياسي في المنطقة.

على المدى الطويل يمكن لمشروع طريق التنمية أن يعيد رسم المشهد الاقتصادي العراقي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة وتحسين شبكات النقل واللوجستيات وتعزيز التكامل مع الأسواق الإقليمية والدولية ومع ذلك فإن نجاحه مرهون بقدرة الدولة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وأمنية تضمن استدامته وفعاليته بالتالي فإن تبني نهج شامل يقوم على تعزيز الحوكمة توفير بيئة استثمارية جاذبة، وضمان الاستقرار الأمني يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف المشروع وتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات :

١. يمثل مشروع طريق التنمية فرصة استراتيجية للعراق، حيث يعزز موقعه كمركز تجاري عالمي يربط بين الشرق الأوسط وأوروبا مما يساهم في تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط.

٢. يواجه المشروع تحديات أمنية واقتصادية قد تعيق تنفيذه، مثل التهديدات الإرهابية والصراعات الداخلية، إلى جانب الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى صعوبة تأمين مصادر التمويل في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة.

٣. تعاني البنية التحتية العراقية من ضعف في شبكات النقل والخدمات اللوجستية، مما يتطلب تحسينًا شاملًا للطرق والسكك الحديدية والموانئ لضمان كفاءة تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

٤. يحمل المشروع أبعادًا جيوسياسية مهمة حيث يعزز دور العراق كلاعب اقتصادي إقليمي، لكنه قد يثير تنافسًا مع مشاريع أخرى مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يستوجب تعاونًا استراتيجيًا مع دول الجوار مثل تركيا ودول الخليج لضمان الاستقرار والنجاح.

٥. تحتاج الحكومة العراقية إلى تبني سياسات فعالة لدعم المشروع من خلال تطوير استراتيجيات الحوكمة والشفافية لمكافحة الفساد، ووضع خطط طويلة الأمد لحمايته أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات :

١. يجب إنشاء هيئة رقابية مستقلة لمراقبة تنفيذ مشروع طريق التنمية، وضمان النزاهة في العقود والمناقصات، بالإضافة إلى تفعيل آليات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد والتمويل لضمان التنفيذ الفعّال وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

٢. يتطلب المشروع تحديث وتوسيع شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وفق المعايير العالمية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات اللوجستية لضمان كفاءة وسرعة تدفق البضائع، مما يعزز جاذبية العراق كمركز تجاري إقليمي ويزيد من فرص الاستثمار.

٣. من الضروري وضع خطة أمنية متكاملة تشمل تأمين مسارات النقل وحماية المنشآت الحيوية من التهديدات المحتملة، إلى جانب تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول المجاورة لضمان استقرار المشروع واستمراريته دون عراقيل أمنية تؤثر على تنفيذه.

٤. لضمان استدامة المشروع ماليًا وتقليل الأعباء على الدولة يجب جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركات العالمية لتوفير التمويل اللازم مع وضع سياسات تحفيزية تشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في المشروع.

المصادر باللغة العربية:

١. إسماعيل ،فيصل عبداللطيف. ٢٠٢٤. مشروع طريق التنمية في العراق: شرعية الطموح وحدود التنافس الجيوستراتيجي الإقليمي والدولي. المجلة السياسية والدولية. العدد ٦٠. كلية العلوم السياسية. جامعة المستنصرية. بغداد.
٢. أحمد ، سارة شكر. ٢٠٢٤. الأبعاد الجيوبولتيكية لمشروع طريق التنمية. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٣. إلياس، فراس. ٢٠٢٤. مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا: الواقع والتداعيات. ورقة تحليلية. الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
٤. أمين، حافظ عبدالامير. و الحجيمي، سهيلة. و الكبيسي ، منذر عليوي حميد. ٢٠٢٣. طريق الحرير وطريق التنمية: نقيضان أم مكملان في استدامة الاقتصاد العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس.
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ١٩٩٤. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤: "أبعاد جديدة للأمن الإنساني". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٦. تقية ، الحواس. ٢٠٢٤. طريق التنمية: الدرب الوعر من الخليج إلى أوروبا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
٧. الجزيرة نت. ٢٠٢٣. البحر الأحمر: ممر مائي إستراتيجي تتصارع عليه قوى العالم". ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣. متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/26(تاريخ الزيارة 2025/12/١٧).

٨. حسن ، حارث. ٢٠٢٤. "طريق التنمية: نموذج جديد للتنمية العراقي". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
٩. حسن ، حارث. ٢٠٢٤. طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسية والريعية والممرّات الحدودية. تقرير مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ٢١ مايو ٢٠٢٤. متوفر على الرابط: https://carnegieendowment.org/research/2024/03/iraqs-development-road-(تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٠).
١٠. زهران، عزة جمال عبد السلام. ٢٠١٩. الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية ٢٠٣٠. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية. المجلد ٤. العدد ٨.
١١. زين الدين ، صلاح. ٢٠١٤. أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي: دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. بحث مقدم للمؤتمر العلمي لكلية الحقوق، جامعة طنطا (دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع).
١٢. علاء الدين، رانج. ٢٠٢٤. مشروع طريق التنمية في العراق: طريق إلى الرخاء أو عدم الاستقرار. الدوحة، قطر : مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.
١٣. عمر ، أمينة. ٢٠٠٩. الأمن الاقتصادي. الموسوعة السياسية، ٥ سبتمبر. متاح على الرابط: https://political-encyclopedia-dictionary.org.(تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٠)
١٤. القليطي ، سعيد على حسن. ٢٠٠٧. التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية. الرياض: مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني.
١٥. مركز الإمارات للسياسات .٢٠٢٥. لماذا تتردد الصين في دعم مشروع طريق التنمية العراقي.قضايا متخصصة. وحدة دراسات الصين. ٢ يناير.
١٦. مكتب العمل الدولي. ٢٠٠٤. الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل. بيروت، لبنان: المكتب الإقليمي للدول العربية.
١٧. نجات، علي. ٢٠٢٤. الممر الاقتصادي وطريق التنمية: التحديات والتنافسات. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الأبحاث والدراسات السياسية.
١٨. الوادعي ، سليمان. ٢٠٢١. الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران. مجلة الدراسات الإيرانية، العدد ١٤.المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. الرياض : رصانة.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Ahmed, Sara Shukr. 2024. The Geopolitical Dimensions of the Development Road Project. Publication Series, Al-Bayan Center for Planning and Studies.
2. Al Jazeera.net. 2023. The Red Sea: A Strategic Waterway Over which World Powers Contest. December 26, 2023. Available at: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/12/26 (visited December 17, 2025).
3. Alaa El-Din, Ranj. 2024. The Development Road Project in Iraq: A Path to Prosperity or Instability. Doha, Qatar: Middle East Council for International Affairs.
4. Al-Qaliti, Saeed Ali Hassan. 2007. Strategic Planning to Achieve Economic Security and the Information Renaissance in the Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh: Information Technology and National Security Conference.
5. Al-Wadii, Suleiman. 2021. The Kurdish Arena as a Political Card Between Turkey and Iran. Journal of Iranian Studies, Issue 14. International Institute for Iranian Studies. Riyadh: Rasana.
6. Amin, Hafez Abdul Amir. Al-Hajimi, Suhaila. and Al-Kubaisi, Munther Aliwi Hamid. 2023. The Silk Road and the Development Road: Opposites or Complements in the

Sustainability of the Iraqi Economy. The Iraqi Journal of Economic Sciences. Special Issue of the Proceedings of the Sixth International Scientific Conference.

7. Calabrese , John.2024. Iraq's "Development Road": Rough Terrain Ahead, Modern Diplomacy, Middle East. Available at the link:https://moderndiplomacy.eu/2024/05/04/iraqs-development-road-rough-terrain-ahead/ (Date of visit: 29/1/2025).
8. Elias, Firas. 2024. The Memorandum of Security Cooperation between Iraq and Turkey: Reality and Implications. Analytical Paper. Doha, Qatar: Al Jazeera Center for Studies.
9. Emirates Policy Center. 2025. Why China Reluctant to Support the Iraqi Development Road Project. Specialized Issues. China Studies Unit. January 2.
10. Halligan, Neil and Mahmoud, Sinan. 2024. What is Iraq's Development Road and will it challenge US and China trade routes?. The National. April 26. Available at the link :https://www.thenationalnews.com/business/2024/04/24/can-iraqs- (Date of visit: ١٦/١/2025).
11. Hassan, Harith. 2024. "The Development Road: A New Model for Iraqi Development." Carnegie Endowment for International Peace.
12. Hassan, Harith. 2024. Iraq's Development Road: Geopolitics, Rentierism, and Border Corridors. Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center Report, May 21, 2024. Available at: https://carnegieendowment.org/research/2024/03/iraqs-development-road- (visited November 10, 2025).
13. International Labor Office. 2004. Economic Security for a Better World. Beirut, Lebanon: Regional Office for Arab States.
14. Ismail, Faisal Abdul Latif. 2024. The Development Road Project in Iraq: The Legitimacy of Ambition and the Limits of Regional and International Geostrategic Competition. Political and International Journal, Issue 60. College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
15. Najat, Ali. 2024. The Economic Corridor and the Development Road: Challenges and Rivalries. Publications Series of Al-Bayan Center for Planning and Studies/Department of Political Research and Studies.
16. Omar, Amina. 2009. Economic Security. Political Encyclopedia, September 5. Available at: https://political-encyclopedia-dictionary.org. (Visited on November 10, 2025)
17. Size Gu, Yitong Li and Huang , Jiacheng.2024. The Importance of the Al-Faw Port and the Iraqi Development Road Project in the Iraqi-Turkish Cooperation, Middle East and North Africa Magazine. Available at the link:https://mepei.com/the-importance-of-the-al-faw-port-and-the-iraqi-development-road-project-in-the-iraqi-turkish-cooperation/(Date of visit: 24/1/2025).
18. Taqiya, Al-Hawas. 2024. The Road to Development: The Rugged Road from the Gulf to Europe. Doha: Al Jazeera Center for Studies.

19. United Nations Development Program. 1994. The 1994 Human Development Report: "New Dimensions of Human Security." Beirut: Center for Arab Unity Studies.
20. Zahran, Azza Jamal Abdul Salam. 2019. The Pivotal Role Saudi Arabia and China in Reviving the Silk Road in Light of Vision 2030. The Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Alexandria University. Volume 4, Issue 8.
21. Zain El-Din, Salah. 2014. The Importance of Economic Security in Achieving Social Peace: A Case Study of Egypt after the January 25, 2011 Revolution. A paper presented at the Scientific Conference of the Faculty of Law, Tanta University (The Role of Law in Achieving Societal Security and Stability).